الفصل الخامس

أسباب اختلاف المفسرين في عهد التابعين

كما هو معلوم ، فالخلافُ بين الصحابةِ في التفسير كان قليلاً جداً ، وذلكَ لرجوعهم في ذلك إلى النبي ﷺ.

وزاد الاختلاف في عهد التابعين أكثر ، ويعود ذلكَ إلى عدة أسباب: أهمها:

١ ـ أن يعبّر كل واحد من المفسّرين عن المراد بعبارة غير عبارة صاحبه ، تدلُّ على معنىٰ في المسمّى غير المعنىٰ الآخر مع اتحاد المسمّى ، مثاله:

في تفسير قوله تعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾[1].

قال بعضهم ﴿ ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ هو اتباع القرآن ، وذلكَ لقوله ﷺ في حديث عليّ رضي اللهُ عنه عند الترمذي: «ضرب اللهُ مثلاً صراطاً مستقيماً ، وعلى جنبتي الصراط سوران ، وفي السورين أبواب مفتحة ، وعلى الأبواب ستور مرخاة وداعٍ يدعو من فوق الصراط ، وداعٍ يدعو على رأس الصراط ، قال: فالصراط المستقيم هو الإسلام ، والسوران حدود الله ، والأبواب المفتحة محارم الله ، والدّاعي على رأس الصراط كتاب الله ، والداعي فوق الصراط واعظ الله في قلب كل مؤمن».

---

(١) الفاتحة ٦.

ومنهم من قال: هو اتباع السنّة والجماعة ، ومنهم من قال: هو طريق العبودية ، ومنهم من قال: هو طاعة اللهِ ورسوله ﷺ ، وقيل غير ذلكَ.

فهذه كلها أقوال لا منافاةَ بينها ولا تباينَ ، بل كلها متفقة في الحقيقة ، لأن دين الإسلام هو اتباع القرآن ، وهو طاعةُ اللهِ ورسوله ، وهو طريق العبودية لله ، فالذات واحدة ، وكلٌّ أشارَ إليها ووصفها بصفة من صفاتها.

٢ ـ أن يذكر كل منهم من الاسم العام بعض أنواعه على سبيل التمثيل وتنبيهِ المستمع على النوعِ ، لا على سبيلِ الحدّ المطابق للمحدود في عمومه وخصوصه.

مثال ذلكَ ما نقل في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾(١).

فبعضهم فسّر السابق بمن يؤدي الزكاةَ المفروضةَ مع الصدقة ، والمقتصد بمن يؤدّيها وحدها ، والظالم بمانع الزكاة.

فكلّ من المفسرين ذكر فرداً من أفرادِ العام على سبيلِ التمثيل لا الحصر ، لتعريف المستمع أن الآية تتناول المذكور ، ولتنبيهه به على نظيره ، فإن التعريفَ بالمثال قد يكونُ أسهل من التعريفِ بالحدّ المطابق ، والعقل السليم يتفطّن للنوع بذكر مثاله ، وهذا الاختلاف في ذكر المثال لا يؤدّي إلى التباين والتناقض في الأقوال ، إذ من المعلومِ أن الظالم لنفسهِ يتناولُ المضيّع للواجباتِ والمنتهكَ للحرمات ، والمقتصدُ يتناول فاعل الواجبات وتارك المحرمات ، والسابق يتناول من تقرّبَ بالحسنات مع الواجبات.

---

(١) فاطر: ٣٢.

٣ ـ أن يكون اللفظ محتملاً للأمرين أو الأمور ، وذلك إما لكونهِ مشتركاً في اللغة ، كلفظ ﴿قَسْوَرَةٍ﴾ الذي يرادُ به الرامي ويُرادُ بهِ الأسد.

٤ ـ أن يعبّروا عن المعاني بألفاظ متقاربة لا مترادفة ، فإن الترادف قليل في اللغة ونادر أو معدوم في القرآن ، وقلَّ أن يعبّر عن لفظ واحد بلفظ واحد يؤدي إلى جميع معناه ، وإنما يعبّر عنه بلفظ فيهِ تقريب لمعناه ، فمثلاً إذا قال قائل: ﴿يَوْمَ تَمُورُ ٱلسَّمَآءُ مَوْرًا﴾[1].

المور: الحركة ، فذلكَ تقريب للمعنىٰ ، لأن المور حركة خفيفة سريعة.

كذلكَ إذا قال: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾[2].

أي: أعلمنا ، لأن القضاء إليهِ في الآية أخصُّ من الإعلام ، فإن فيهِ إنزالاً وإيحاءً إليهم.

٥ ـ أن يكون في الآية الواحدةِ قراءتان أو قراءات ، فيفسّر كل منهم على حسب قراءة مخصوصة؛ فيظن ذلكَ اختلافاً ، وليس باختلاف.

مثال ذلكَ ما أخرجه ابن جرير عن ابن عباس رضي اللهُ عنهما وغيره من طرق ، في قول اللهِ تعالى: ﴿لَقَالُوٓاْ إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَٰرُنَا﴾[3].

إن معنىٰ سكّرت: سدّت ، ومن طريق أخرىٰ عنه: أن سكّرت بمعنىٰ أخذت وسحرت.

ثم أخرجَ عن قتادةَ أنه قال: «من قرأ (سكّرت) مشددة ، فإنما يعني سدّت ، ومن قرأ (سكرت) مخففة ، فإنه يعني سحرت.

ومثلها: الاختلاف الوارد عن ابن عباس وغيره في تفسير قوله

---

(١) الطور: ٩.
(٢) الإسراء: ٤.
(٣) الحجر: ١٥.

تعالى: ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ﴾[1] هو هو الجماع أو الجسّ باليد؟

إذاً:

ظاهر الأمر أن هناكَ تعارضاً في تفسير التابعين ، لكن الحقيقة أنه ليسَ إلا اختلاف عبارة ، أو اختلاف تنوّع[2].

* * *

(١) النساء: ٤٣.

(٢) للتوسّع يراجع: التفسير والمفسرون: ١/١٣٦ ـ ١٣٩ ، الإتقان: ٣/١٨٣ ، مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية: ٦ ـ ١٣.